

تمسك مشروعات المقاولات عادة مجموعة من السجلات و الدفاتر توضح التكاليف الفعلية بعناصرها المختلفة مقارنة بالتكاليف المقدرة 0

كما تمسك حسابات خاصة لكل عقد مقولة على حدة ، و يجب على مراقب الحسابات مراجعة هذه الدفاتر والسجلات والحسابات وعلى الأخص :

- 1- مقارنة كميات وأسعار المواد الخام المستخدمة في العملية والمسجلة بالدفاتر مع الموردين، كما عليه التأكد من موافقة السلطة الإدارية المختصة بالشراء 0
 - 2- مراجعة سجلات الأجور والتأكد من إتمام الصرف 0
 - 3- مراجعة عدد ساعات العمل لكل عقد مقولة ومقارنته بعدد الساعات المقدرة وتحديد الانحراف وتحليله ومعرفة أسبابه 0
 - 4- مراجعة ما دفع لمقاولي الباطن ومقارنته مع ما ورد في العقود المبرمة معهم 0
 - 5- مراجعة المبالغ المدفوعة مقابل تأجير الآلات والمعدات ومقارنة ذلك مع العقود المبرمة مع المقاول وموردي هذه الآلات و المعدات 0
 - 6- التأكد من صحة التكاليف غير المباشرة على عقود المقاولات المتعلقة بها 0
- و بجانب ذلك فان هناك ثلاث نقاط يجب على مراقب الحسابات التركيز عليها :
- النقطة الأولى : تتعلق بالتكاليف المستحقة حتى انتهاء السنة المالية، وهنا يجب على مراقب الحسابات التأكد من أن كل التكاليف الخاصة بعقد المقولة سواء أكانت تكاليف مباشرة أو تكاليف غير مباشرة تم تحميلها لحساب العقد الخاص 0
- أما النقطة الثانية : ما إذا كانت المحاسبة تتم على أساس الانتهاء من تنفيذ العقد فيجب عدم تحميل مجموع التكاليف إلي حسابات نتيجة الأعمال وبالتالي لا تدخل هذه التكاليف ضمن مكونات مجمل الربح، ولكن يجب أن يفصح عنها في الميزانية كما سبق الذكر، إما إذا كانت هناك خسارة متوقعة من عقد المقولة ففي هذه الحالة فقط يجب اعتبارها من مكونات مجمل الخسارة و لا يفصح عنها في الميزانية 0
- أما إذا كانت المحاسبة على العقد تتم على أساس نسبة مئوية فان التكاليف المحسوبة (طبقا للقاعدة المحاسبية المستخدمة) تدخل ضمن مكونات مجمل الربح أو الخسارة 0
- والنقطة الثالثة : التي يجب على مراقب الحسابات أن يعطيها اهتمامه هي تقييم المعلومات التي استخدمتها الإدارة في تقدير التكاليف اللازمة حتى إتمام العقد، وذلك يتطلب منهم مراجعة تقارير المهندسين والفنيين وأيضا تقارير الإدارة عن هذه المقاولات وأيضا مراجعة المستندات الخاصة بانتهاء العمل بالمشروعات حتى تاريخ انتهاء السنة المالية.

مراجعة مجمل الربح أو الخسارة :

يجب على مراقب الحسابات مراجعة مجمل الربح أو مجمل الخسارة بالنسبة لكل عقد مقولة على حده بالنسبة لعقود المقاولات التي تمت أثناء السنة المالية، والحصول على إيضاحات من الإدارة عن أي تغيرات في هذين العنصرين، ويجب عليها مقارنة مجمل الربح المقدر لكل عقد بمجمل الربح الفعلي وتحديد الانحرافات وتحليلها ومعرفة أسبابها، كما عليه أيضا مراجعة العقود التي تتوقع الوحدة الاقتصادية للمقاولات أنها ستحقق مجمل خسارة لكي يمكن الإفصاح عن هذه الخسارة 0